الأمم المتحدة
S/PRST/2014/22
مجلس الأمن
Distr.: General
5 November 2014
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٢٩٦، المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق لعدم إحراز تقدم في عملية نزع السلاح الطوعية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بحسب التقييم الذي ورد في البيان المشترك الصادر في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويشير مجلس الأمن إلى بيانه الصحفي المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ويؤكد من جديد ضرورة عدم التأخر عن تاريخ ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وهو التاريخ النهائي الذي حددته المنطقة لعملية نزع السلاح الطوعية. ويدعو مجلس الأمن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى العمل فورا على تحديث خطط العمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي ينبغي أن تبدأ في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير. ويكرر مجلس الأمن مجددا دعوته الموجهة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تتخذ بشكل فوري، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة، إجراءات عسكرية ضد قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأعضائها الذين لا يشاركون في عملية التسريح أو الذين يواصلون ارتكاب انتهاكات تمس بحقوق الإنسان.

”ويذكّر مجلس الأمن كذلك بأن المسارعة إلى إبطال قدرات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تمثل أولوية قصوى لتحقيق الاستقرار وحماية المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، بما يتفق مع الالتزامات الأوسع نطاقا التي وردت في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو

051114 301014 14-64109 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

الديمقراطية والمنطقة. ويشير مجلس الأمن إلى أن قادة وأعضاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا كانوا في صفوف مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية ضد التوتسي في عام ١٩٩٤ في رواندا، التي قُتل فيها أيضا أشخاص من الهوتو وغيرهم ممن وقفوا في وجه ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، ويذكّر بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هي مجموعة خاضعة لجزاءات الأمم المتحدة، وتعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتواصل تشجيع وارتكاب عمليات قتل على أساس إثني وعلى أسس أخرى في رواندا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويكرر المجلس دعوته إلى المنطقة للامتثال للالتزامات المنصوص عليها في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وإلى عدم التسامح أو تقديم أي نوع من المساعدة أو الدعم إلى الجماعات المسلحة، وإلى عدم منح ملاذ أو توفير حماية من أي نوع إلى الأشخاص المتهمين بارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات ماسة بحقوق الإنسان، ولا سيما جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وأعمال الإبادة الجماعية، أو الأشخاص الخاضعين لنظام جزاءات الأمم المتحدة. ويكرر مجلس الأمن كذلك تأكيد استعداده للنظر في فرض جزاءات محددة الأهداف ضد أي فرد أو كيان يتبين أنه يدعم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أو أي جماعة مسلحة أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

”ويدين مجلس الأمن بشدة الهجمات التي شنها مؤخرا تحالف القوى الديمقراطية في إقليم بيني، حيث قُتل بوحشية ما يزيد على ١٠٠ من المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال. ويحيط مجلس الأمن علما ببيان الرئيس كابيلا الداعي إلى شن المزيد من العمليات العسكرية فورا لإبطال قدرات هذه المجموعة تماما، وذلك بدعم من البعثة. ويؤكد مجلس الأمن، وفقا لقراره ٢١٤٧ (٢٠١٤)، أهمية ضمان الحماية الفعالة للمدنيين. ويؤكد مجلس الأمن أنه لن يجري التسامح مع أي جهد يهدف إلى تقويض قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها وأنه يجب محاسبة المسؤولين عن تهديد حفظة السلام أو الهجوم عليهم.

”ويشير مجلس الأمن إلى أهمية استكمال التسريح الدائم لمقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين والتعجيل بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، بالتنسيق مع الدول المعنية في المنطقة. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة قيام جميع الأطراف بالتغلب على العوائق التي تحول دون

الإعادة إلى الوطن في الاجتماع الذي سيُعقد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر في كنشاسا ويذكر مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين بالتزاماتهم الواردة في إعلاني نيروبي.

”ويؤكد مجلس الأمن أن عودة الاستقرار الدائم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة تتطلب أيضا القيام سريعا بتنفيذ الإصلاحات التي التزمت بها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار اتفاق السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ويشدد مجلس الأمن على الأهمية الاستراتيجية لهذا الاتفاق ويدعو جميع الجهات الموقعة إلى العمل معا بقوّة من أجل ضمان تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها بموجب الإطار. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء البطء المستمر في إحراز تقدم في مجال إصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك إنشاء قوة تدخل سريع تابعة للقوات المسلحة، ويدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تعزيز التقدم المحرز في إعادة بسط سلطة الدولة وتحقيق الإصلاحات الأوسع نطاقا المطلوبة في مجالات الحوكمة والاقتصاد وقطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

”ويعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل لولاية المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، كما هو مبين في قرار المجلس ٢١٤٧ (٢٠١٤). ويرحب مجلس الأمن أيضا بمشاركة المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى ويدعوه إلى أن يواصل، بالتنسيق مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، قيادة وتنسيق وتقييم تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن المسؤولية عن ضمان شفافية العملية الانتخابية ومصداقيتها تقع على عاتق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركائها الوطنيين. ويدعو مجلس الأمن إلى نشر تقويم وميزانية شاملين للانتخابات ويشدد على أهمية التخطيط والتحضير التامّين وفي الوقت المناسب للانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة. ويكرر مجلس الأمن تأكيد أهمية إجراء عملية انتخابية حرة ومنصفة وسلمية وشاملة للجميع، وتحترم إرادة الشعب الكونغولي، بما يتسق مع الالتزامات الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية الواردة في إطار اتفاق السلام والأمن والتعاون الذي يرمي إلى تعزيز خطة المصالحة والتسامح وإرساء الديمقراطية. ويشدد مجلس الأمن على أن إجراء انتخابات ناجحة وذات مصداقية بما يتفق مع دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية سيكون عنصرا أساسيا في العمل المتواصل من

أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشكل جزءا رئيسيا من الجهود الرامية إلى بناء السلام والاستقرار في الأجل الطويل في المنطقة.

”ويشير مجلس الأمن أيضا إلى أن بعثة الأمم المتحدة لا يمكنها توفير الدعم اللوجستي إلا بعد أن تُعتمد خريطة الطريق للدورة الانتخابية وميزانيتها. ويشير مجلس الأمن أيضا إلى أن هذا الدعم سيُقيّم ويُستعرض باستمرار تبعا لما تُحرزه السلطات الكونغولية من تقدم في توجيه العملية الانتخابية، وذلك وفقا للمعايير المبينة في الفقرة ١٦ من قراره ٢٠٥٣ (٢٠١٢).

”ويشير مجلس الأمن إلى أهمية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة الإفلات من العقاب. ويلاحظ مجلس الأمن بقلق عميق استمرار التجاوزات الخطيرة الماسة بحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها الجماعات المسلحة، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في حق المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه أيضا بشأن التقارير والادعاءات التي تشير إلى استمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن الكونغولية، ويكرر تأكيد ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب في هذا الصدد.

”وفي هذا السياق، يعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء قرار حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية القاضي بطرد رئيس مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعرب مجلس الأمن أيضا عن قلقه إزاء التهديدات التي وجهت مؤخرا إلى موظفين آخرين في المكتب. ويشير مجلس الأمن إلى أن رصد الانتهاكات والتجاوزات الماسة بحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، والإبلاغ عنها ومتابعتها، جزء لا يتجزأ من ولاية البعثة، ويعرب عن دعمه الكامل للمكتب المشترك لحقوق الإنسان، ولبعثة الأمم المتحدة، ولموظفي الأمم المتحدة. ويشير مجلس الأمن إلى أهمية التزامات وتعهدات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة الإفلات من العقاب، ويدعو الحكومة إلى التحقيق في الادعاءات الواردة في التقرير. ويدعو مجلس الأمن إلى مواصلة التعاون والحوار بين البعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، يحيط مجلس الأمن علما بالرسالة الموجهة من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مجلس الأمن في ٢٠ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وبإعراب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن استعدادها لمواصلة العمل مع بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك مع المكتب المشترك لحقوق الإنسان.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة، ويدعو جميع الأطراف إلى أن تتعاون بشكل كامل مع البعثة وأن تظل ملتزمة بالتنفيذ الكامل والموضوعي لولاية البعثة. ويثني مجلس الأمن على عمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية.“